

الثقافة المجتمعية وعلاقتها بجرائم العنف ضد المرأة

سعداوي زهرة

أستاذة محاضر ب

قسم علم الاجتماع.

جامعة حسينية بن بوعلي شلف

ملخص

يتعرض البحث لموضوع العنف ضد المرأة، وعلاقة ثقافة المجتمع بذلك الشكل من أشكال العنف، إذ أن بنية المجتمع القائمة على التمييز بين الذكر والأنثى ، تتوضح من خلال علاقة غير متساوية بين الجنسين ، يتضح عدم التساوي من خلال عدة أبعاد لهذا العنف ، أهمها العنف الجسدي العنف الاقتصادي العنف اللغوي العنف السياسي ، وكل أشكال العنف هذه هي انعكاس لثقافة اجتماعية قائمة على عدم المساواة بين الجنسين ، وعدم المساواة هذه وان كانت ظاهرة معاصرة . إلا أن جذورها تمتد إلى الماضي المتمثل بثقافة المجتمع التقليدية

Résumé

Cet article traite la violence contre les femmes, et la relation entre la culture de la société de cette forme de violence, parce que la structure de la société fondée sur la discrimination entre hommes et femmes, a précisé à travers une relation d'égalité entre les sexes, l'inégalité évidente à travers plusieurs dimensions de cette violence : la violence physique la plus importante , la violence économique violence politique , linguistique, et toutes les formes de violence, c'est un reflet , et cette de la culture sociale fondée sur l'inégalité entre sexes inégalité et était un phénomène contemporain, mais ses racines remontent à la culture de la communauté traditionnelle

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية 'فهي قديمة قدم الإنسان الذي إرتبط و مايزال بروابط إجتماعية مع الوسط الذي فيه يؤثر وبه يتأثر ،ومع تقدم حضارة الإنسان تنوعت وتغيّرت أساليب التعبير عن العدوان،وفي نهاية القرن العشرين ظهر شكل آخر من أشكال العنف وبقوة ألا وهو العنف ضدّ المرأة . فالعنف ضدّ المرأة ، إرث ثقافي له تاريخ طويل يمتدّ إلى أيام الجاهلية الأولى حينما كان الرجل يفتخر بؤاد الأنثى ، رمز الفضيحة والعار ، كما كانوا يعتقدون ، ولا تزال بيننا رواسب من ذلك الإرث، فالعنف عامّة ما هو إلاّ إفراز إجتماعي لعلاقة غير متكافئة ،لثقافة متحاملة على المرأة ،ومنحازة للرجل ،فهو الأقوى من الناحية البدنية ، ومن الناحية الإجتماعية فهو المفوض حيث أعطاه المجتمع الحقوق التي تُؤهلّه لكي يمارس هذه السلطة . وبالتالي لا نستطيع أن ندرس ظاهرة العنف بمعزل عن الثقافة السائدة في المجتمع . وهذا ما سنحاول توضيحه بعض الشيء في مداخلنا هذه . ولكن قبل ذلك علينا أن نقف عند تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالعنف وبالتحديد عنف المرأة ،لأنه كثر كثيرا الحديث عن تعاريف العنف المختلفة وأسبابه ونظرياته في كثير من المناسبات العلمية .

العنف ضدّ المرأة : يعرف العنف ضد المرأة بأنه فعل عنف موجه ضد المرأة بالذات مدفوع بعصبية جنسية ، ويؤدي إلى المعاناة ، سواء من الناحية الجسدية كالإيذاء الجسدي والاعتداء الجنسي والاغتصاب، أو من الناحية المعنوية كالعنف اللفظي والاجتماعي والنفسي والسياسي ، بما في ذلك التهديد به أو استعمال أساليب غير مباشرة كالتحقير والحرمان من الحقوق المدنية والحرية والمساواة في الحياة العامة أو الخاصة .(1)

أ-الإساءة الجسدية : ويشمل هذا النوع من الإساءة الضرب والركل والحرق والخنق ويترتب على ذلك أثار تحدث فيما بعد مثل : (الجروح، الكسور، فقدان البصر ، الإجهاض ...الخ)
ب- الإساءة الجنسية: ويقصد بها الممارسة الجنسية التي تكون رغما عنها حتّى ولو كانت هي الزوجة بالإضافة إلى الممارسات الشاذة والتلفظ بألفاظ قبيحة علاوة على التحرش الجني (2)

ج-العنف اللفظي: وهو من أكثر أنواع العنف شيوعا ،وهو أصعبها لأن القانون لا يعترف به ولا يُعاقب عليه ويشمل الشتم، السّب، الإهانة ، التجريح أمام الآخرين ...

د- **العنف الإجتماعي** : وهو حرمان المرأة من المشاركة في الحياة الإجتماعية والحصول على حقوقها داخل المجتمع مثل حرمانها من التعليم، من إتخاذ القرارات داخل الأسرة ، حرمانها من العمل وحرمانها من ممارسة علاقاتها الإجتماعية.(3)

هـ- **العنف النفسي**: والعنف النفسي مقترن بالعنف الجسدي ،يؤدي ذلك إلى الشعور بالدونية والنقص واليأس والقلق والتشكيك بقدراتها العقلية.

و-**العنف الصحي**: وهو حرمان المرأة من حقّها في العلاج، إضافة إلى تكرار الحمل على الرغم من سوء حالتها الصحية وحرمانها من الغذاء المناسب إضافة إلى ضربها وهي حامل

ن-**العنف الإقتصادي**: ويتمثل ذلك حرمان المرأة من المصروف وكذلك البخل ، أما إذا كانت عاملة فقد يكون ذلك من خلال السيطرة على راتبها والتحكم بطريقة صرفه(4)

واستقلالية الفرد في التفكير وعدم السماح للنساء بالخروج من البيت بدافع الحفاظ على الدين او الاخلاق والشرف والزواج القسري من ابن العم/أبنة العم وغيره والتحريض على القتل للمحافظة على الشرف وغسل العار.

وتعتبر هذه الظاهرة عالمية وموجودة في كل المجتمعات حيث يرى العالم البريطاني أنتوني غدنز أنّ العنف البيتي ضدّ النساء وإيذاء الأطفال يظللّ من العناصر البارزة في العائلة في جميع المجتمعات وإن كانت بدرجات متفاوتة (5) ويضيف الباحث أن قضية العنف البيتي بدأت تستأثر باهتمام الأوساط الأكاديمية من جراء الدراسات التي أجرتها الجماعات النسوية في الملاجيء على النساء اللواتي يعلنن الضرب واللطم من طرف أزواجهنّ والتي كشفت عن تزايد حدّة العنف وإتساعه في البيوت بشكل كبير وهو ما يوضحه تزايد حالات إبلاغ الشرطة عن مثل هذه الحوادث التي يرتكبها الأزواج ضدّ زوجاتهم في أغلب الأحيان.(6) ومازالت المرأة الجزائرية تعاني من مختلف أشكال العنف، حيث تشير آخر دراسة أجراها المرصد الجزائري للمرأة أن 3, 40 بالمائة من العنف الموجه للمرأة مصدره الزوج.(7)

وتكشف آخر أرقام المرصد الجزائري للمرأة عن ارتفاع مخيف لمعدلات العنف ضد المرأة، حيث أكدت رئيسة المرصد، السيدة شائعة جعفري مؤخرا في مناسبة عيد المرأة ، أن 9, 64 بالمائة من العنف الموجه ضد المرأة مصدره الأسرة، ويأتي الزوج على رأس القائمة بـ 3, 40 بالمائة، ثم الأقارب بـ 1, 18 بالمائة، ثم بأقل نسبة الإخوة بـ 5, 7 بالمائة،

فالخطيب ب 6, 3 بالمائة، ثم الأولاد والأب بمجموع 7, 5 بالمائة. أما الجيران فتسجل نسبتهم ب 2, 16 بالمائة، فيما أصبحت الأماكن العمومية هي الأخرى مصدرا آخر للعنف ضد المرأة

بنسبة 4, 28 بالمائة، و لعل العنف الأسري من بين أكثر أنواع العنف انتشار بالجزائر و إن ظهرت خلال السنوات الأخيرة أنواعا أخرى و طغت على المجتمع كتعنيف المرأة على يد الغرباء أي بالأماكن العامة و الشارع و غيره. و يرتبط العنف المنزلي ارتباطا وثيقا بواقع الذهنيات المتجذرة في المجتمع تجاه المرأة و السيطرة الذكورية وهي التصورات التي يصعب تغييرها في ظل عدم توفر حماية القانونية للمرأة، حيث لازالت النساء تخشين من ردة فعل المعتدي عليهن، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالزوج أو الأخ أو الأب و تتسّر على ما لحق بها من أذى خوفا من تبعات ملاحقتها له قضائيا، إضافة إلى نظرة المجتمع الذي يجبرها على التسامح و التفريط في حقها، مما يجعلها عرضة بشكل متواصل للاضطهاد الجسدي و النفسي.

و من المظاهر الأخرى التي تسهم في تعميق اللامساواة الجنوسية مشاهد عديدة نلمحها في تفاعلاتنا اليومية مثل الاتصال غير الشفوي و أنماط الاستماع و المقاطعة في الحديث و شعور المرأة بالضيق في الأماكن العامة كما أن الرجال من جانبهم هم الذين يفرضون على النساء المفاهيم الشائعة عن الجمال و الجاذبية و يرغمون المجتمع بأكمله عن القبول بنوع معين من الأنوثة، و على سبيل المثال تساعد المعايير الاجتماعية و الثقافية التي تركز على رشاقة الجسم و التحبّب و التقرب من الرجال بدورها على خضوع المرأة، و في هذا السياق تشيأت المرأة أي أصبحت شيئا أو سلعة ما تستخدم من خلال وسائل الإعلام و دور تصميم الأزياء و مؤسسات الإعلان كدمية و أداة للجنس⁽⁸⁾. لكن الأهم من كلّ هذا من يقف وراء

ذلك ولماذا ترسخت ثقافة العنف بشكل كبير في المجتمعات العربية لاسيما قضية العنف

ضدّ المرأة ؟

الثقافة المجتمعية وعلاقتها بتعنيف المرأة:

و لعل هذا التعبير في الحكم على واقع المرأة في المجتمع ما هو إلا نتاج وحو صلة لما تفرزه روااسب و أثار الأساليب و المعاملات الاجتماعية لها و التي مازالت في معظمها تقليدية تميزية حسب طبيعة الجنس و مبدأ التفوق الذكري في كل الأمور الحياتية بداية من الأسرة التي تعزّز هذا الدور عبر عملية التنشئة الاجتماعية خاصة مع مراحل الطفولة. حيث تُنشأ البنت منذ الصغر على تعزيز دورها الذي وجدت من أجله كامرأة و قد سبق و أن تكلمنا عن هذه النقطة بوضوح. فالأنوثة عموما و خاصة في المجتمعات العربية تكون نتاجا للتنشئة الاجتماعية فهي لا تعود منذ الصغر على القيادة على المسؤولية و على اتخاذ القرار ضمانا لحياتها المستقبلية و إنما تعود دائما على أن تكون خاضعة لسلطة الوالدين و خاصة السلطة الأبوية، التي ما تزال منتشرة حيث عبرها تتجسد ارتهانات متعددة أهمها ارتهان المرأة لأبيها و أخيها و زوجها⁽⁹⁾.

فحتى الآباء و الأمهات الذين يحرصون على تربية أطفالهم من دون تمييز بين الجنسين يصعب عليهم الوقوف في وجه عدد من أنماط التعلم الجنسي، فقد أظهرت الدراسات التي أجريت حول تفاعل الوالدين مع الأطفال على سبيل المثال أن هناك اختلافات مميزة بين

أسلوبى التعامل مع كل من الأولاد و البنات حتى في الحالات التي يعتقد فيها الأبوان أنهما يعاملان الأولاد و البنات بصورة مماثلة ، و تميل الدمى و الكتب المصورة و برامج التلفاز التي يتعرض لها الأطفال إلى التشديد على الاختلافات و الصفات المميزة للذكور و الإناث و تقوم الشخصيات عادة من الذكور بأدوار أميل إلى النشاط و المغامرة، بينما يجري تصوير البنات باعتبارهن مخلوقات سلبية و ساكنة مرتبطة بالبيت (10) ، إن القوانين الأبوية المتخلفة تساهم في ممارسة العنف ضد النساء عندما تعطي الأولوية للرجال في كل الأمور الحياتية . فالعنف هنا يصبح تعبير عن عدم التوازن بين الجنسين واختلال في ميزان القوى بين الرجل والمرأة، أي انه تعبير عن التسلط والاضطهاد والقهر الذي يمارسه الرجل ضد المرأة بهدف قهر إرادتها وتطويعها وإذلالها . وهذا يعني انتهاكا لحقوق المرأة كإنسان . كالحرمان من التعليم والعمل، والإكراه على الزواج او أي عنف يطالها وبأية وسيلة كانت ، طالما يقع عليها الأذى لكونها امرأة ، بل أكثر من ذلك تبدأ التمايزات الذكرية للأنثى منذ الصغر وبالتحديد إلى يوم ولادتها ' إن الحديث عن هذا الموضوع في نظري يبدأ من مرحلة الميلاد وكيف يتم إستقبالها في العائلة، وهذا لأن حدث ميلادها يعدّ اللحظة الحاسمة التي ستحدّد حياتها كلها فيما بعد.

توضّح أغلب الدراسات أنّ هناك تفضيلا لجنس المولود الذكر يتوضّح من خلال الطقوس الاحتفالية التي ترتبط بمولد الذكر (11) ، فالطفل الذكر يحظى بعناية فائقة واحتفالات خاصّة، ويعدّ تمجيذا وانتصارا للرجل كونه يعتبر عاملا لإستمرارية الإسم والثروة في حين ميلاد البنت يعدّ بمثابة خيبة أمل بالنسبة لوالديها ولا سيّما إذا لم يوجد عنصر الذكور في العائلة، ضف إلى ذلك أنّ البنت حسب ثقافة المجتمع، تهىء لمغادرة عائلتها الأصليّة لتنتقل بذلك إلى عائلة زوجها، أين يجب عليها القيام بعدّة أدوار للبرهنة على إندماجها الكلي فيها(12) ، ويرجع الباحثون ظاهرة تفضيل الذكور لعدّة عوامل أهمها إجتماعية وإقتصادية ونفسية، فمن الناحية الإجتماعية ينظر إلى الذكر على أنّه المحافظ على إستمرار العائلة والوريث لها في حين المرأة تتخذ هويتها بكونها زوجة فلان وأم فلان وبنت فلان(13) أما إقتصاديّا فينظر إلى الذكر على أنّه المعيل وصاحب الامتياز في مختلف الأعمال والنشاطات الإقتصادية أي يعتبر عنصر الأمان والضمان الإقتصادي للأباء في المستقبل خاصة في المجتمعات التي لا تتوفر فيها وسائل الضمان والجماعة المادية عند العجز والشيخوخة (14) أما نفسيا فهو عائد إلى إفتخار الآباء بأبنائهم الذكور أكثر من الإناث ويحبّذون أن يحقق أبنائهم نجاحا أكبر في التعلّم والحياة في حين نجد النساء تفضّل إنجاب الذكور وهذا راجع لوجود عقدة النقص، والشعور منذ الصغر بالقيمة الدونية في الأسرة.

ومنه نخلص إلى أنّ ولادة الأنثى في العائلة الجزائرية التقليدية غير مرغوب فيه إلاّ أنّه ينبغي الإشارة إلى أنّ هذا السلوك ليس خاصا بالمجتمع الجزائري أو المجتمعات العربية فقط بل هي ظاهرة عالمية ولكن يبقى الاختلاف في درجة التفضيل للذكر وعوامل كل مجتمع وراء ذلك التفضيل للجنس الذكري ، هذا كلّ ما يقود في الأخير إلى أن تكون تنشئة الفتاة

مختلفة عن تنشئة الذكر بما أنّ البداية كانت متميزة فبالتالي كل الخطوات القادمة ستكون مختلفة ومتباينة كلّ حسب أدواره المستقبلية في المجتمع. حيث تؤثر العوامل الثقافية تأثيراً كبيراً في تحديد الدور الجنسي والفروق القائمة بين الجنسين تحددها الثقافة السائدة، وذلك عبر السلوك الذي يتبناه الأهل نحو أطفالهم من الجنسين¹⁵ إذ يتم تعزيز السلوك المناسب، حيث ينتظر من الصبي أن يكون أكثر نشاطاً وأكثر قدرة على التنافس، وأكثر إستقلالية وإعتماداً على الذات، وتؤثر الثقافة السائدة في جعل البنت على درجة أقل من الرجل في الصفات السابقة وتعزز لديها الهدوء والرقّة والحنان وسلوك الطاعة وتحضيرها للعمل المنزلي¹⁵ فيلاحظ إذن أنّ هناك ممارسات تربوية تمييزية منذ سن مبكرة داخل الأسرة، كما يبدو أنّه تحرّض الفتاة على السلوك الإجتماعي أكثر، في حين أنّ الفتى يحرض أكثر على الحركة فالفتاة مدعوة إلى الرقة والإرتباط أكثر بالراشدين، قفي حين أنّ الأطفال مدعوون إلى الإستقلالية في نشاطهم الذاتي. ويلاحظ أيضاً التركيز على روح الجدّية في تربية الفتاة واللائي يعتبرن كراشيدات صغيرات عليهنّ إكتساب أدوارهنّ الإجتماعية وبشكل عام فعلى الفتيات المشاركة بشكل كامل حين يتعلّق الأمر بتقسيم الأدوار العائلية وهنّ أكثر حثاً على الأعمال المنزلية، إذن يلاحظ بصورة جليّة الإرتكاز الشديد على النشاط المنزلي بالنسبة للفتاة الذي تعرفه الخشاب سامية مصطفى بأنّه "مجموعة من الأعمال المتجانسة التي تتطلب مهارات متنوعة وأنواعاً مختلفة من النشاط"¹⁶

وهكذا يصبح تعلّم الأعمال المنزلية عملية مهمّة بالنسبة للفتاة التي تقوم بمساعدة أمّها في الشؤون الداخلية المنزلية من جهة ومن جهة أخرى تعدّ هذه المعرفة أوليّة من خلالها تبرز أهمية الفتاة في الحياة وعليه فإنّ الأعمال المنزلية حسب النموذج التقليدي هو من تخصص المرأة مما يجعلها ترتبط بها عكس الرجل بالرغم من عدم وجود مانع في القيام بها لكن الثقافة التي تميّز مجتمعنا هي التي تجعله لا يولي لها أي أهمية¹⁷ فمن المنزل تبدأ الفتاة في ممارسة بعض الأعمال منذ نعومة أظافرها تخفيفاً للعبء عن الأم وتدريباً لها هي نفسها لتحمل أعباء المستقبل وتتدرّج هذه الأعمال مع نموّها الجسدي وتراكم خبراتها في ممارسة الأعمال كمجال للتنافس وتكوين السمعة إنتظاراً للزوج المستقبلي الذي يفضل العروس الشاطرة¹⁸ ومع دخولها في علاقة زوجية تضاف إلى المرأة طائفة جديدة من الأعمال وتدخل دائرة أوسع من الأنشطة بعضها لم يطرأ من قبل وبعضها لم يكن مسموحاً لها ممارسته قبل الزواج .

ومنه نخلص إلى أنّ هناك عناية كبرى توليها الأسرة خاصة الأم للبنت فيما يخصّ تنشئتها المنزلية، فهي ضرورة ملحة تعطيها قيمة وشأناً مستقبلاً بالإضافة إلى تنشئة أخرى تركز عليها العائلة الجزائرية لا تقلّ أهمية عن الأولى ألا وهي التنشئة الأخلاقية والتي ينصبّ، الإهتمام عليها من خلال عناصر عديدة بداية من المظهر الخارجي والسلوك الذي ينبغي أن يتسم بالحشمة والوقارة والتحفظ والأدب في مشيها ومطالبة بعدم الجري والحركة كثير¹⁸ فتعتبر القيم الأخلاقية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها تربية الفتاة بحيث تعمل الأم جاهدة على ترسيخها في ذهنية إبنتها إنطلاقاً من الحشمة والعيب والحرمة والطاعة وصولاً إلى الشرف المرتبط بالعفة الجنسية ومنه نصل إلى التربية الجنسية التي هي أيضاً من المهام التقليدية للعائلة حيث تحاول الحفاظ على هذه التربية من خلال حجب وعزل الفتاة لأنّ الإختلاط يعتبر شيء غير مقبول إجتماعياً كونه له نتائج سلبية ويروي لنا بوتفوشة في هذا

الصدر أنّ "الطفلة الصغيرة تنشأ منذ البداية على المحافظة على أعضائها الجنسية كمرحلة أولى وتمتدّ هذه التربية لتشمل تأكيد على أنّ الفتاة موضوعا بيولوجيا وجنسيا عامّا فيجب عليها إرتداء فساتين طويلة وهي مطالبة بعدم التحدّث مع الغرباء وعدم إظهار محاسنها أمامهم وعدم الإعتناء بجسدها أمام الرجل" (19).

فالتربية الجنسية للفتاة تعطي إذن على شكل توصيات وممنوعات، بحيث تتعلّم كيفية التحكم في نفسها وكبح جماحها، لأنّ الأمر يعتبر عيبا وغير عادي ومنبعا للحرام وهذا مايجعلنا نستنتج أنّ الفتاة منذ نشئتها الأولى في الأسرة تكون دائما محلّ خصوع وإستسلام لا للأُم فقط وإنّما تتعدى إلى سلطة كبرى عن الأولى وهي سلطة الأب والأخ الأكبر وأحيانا كثيرة الأخ الأصغر أي أريد الوصول التحدّث عن ظاهرة التمييز الجنسي في الأسرة الواحدة التي أدّت بالضرورة إلى خلق تقسيم اجتماعي للمجال في المجتمع الجزائري وبالتالي خلق مجتمعين مختلفين مجتمع رجالي له عالمه الخارجي ومجتمع نسوي له عالمه الداخلي حسب تفسير بيار بورديو والذي أكّده فيما بعد الدكتور عبد الغني مغربي في دراسته حول السينما الجزائرية وانعكاساتها السوسيولوجية حيث بيّن في الأخير أنّ المجتمع الجزائري مجتمع رجالي بالدرجة الأولى (20) وهو حال كل المجتمعات العربية تقريبا بالرغم من ان الخطاب

العربي كان قد اتخذ مسارا جديدا منذ النصف الثاني من القرن الماضي، فطالب اعتبار المرأة انسانا لها حقوق مدنية وسياسية، وبمساواتها مع الرجل، مثلما حاول تحديد اشكال العنف الموجه ضدها وشدد على العنف الجسدي ، كجرائم الشرف والضرب والختان وغيرها. كما تأسست منظمات نسائية هدفها الدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بتعليمها

وادخالها مجال العمل بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية، غير ان ذلك بقي عموما على مستوى الاقوال وليس الافعال. فهناك معوقات اساسية ما زالت تقف حجر عثرة امام تطبيقها. وما زالت هناك حاجة ماسة الى بحث واستقصاء حالات الاضطهاد والعنف الممارس ضدها ومعرفة تأثيره على حياتها وحياة العائلة وقياس نسبته وتحديد مداه، وذلك بسبب قلة البحوث الميدانية والقانونية وانعدام الإحصائيات العلمية وضعف الاهتمام والمراقبة والمسؤولية من جهة، وعزوف النساء عن الشكوى والتظلم أو الإعلان عن العنف الممارس ضدهن أو طلب المساعدة ، بسبب المحافظة على شرف المرأة والعائلة من جهة ثانية ، إلى جانب جهل المرأة بحقوقها الشرعية والقانونية من جهة ثالثة. والاهم من ذلك كله هو العامل الاقتصادي واعتماد المرأة العربية في معيشتها على زوجها وعدم وجود خيارات أخرى ، إلى جانب قوة العادات والتقاليد والأعراف العشائرية .

ومن يطلع على سجلات الشرطة و المحاكم والمستشفيات يمكنه ببساطة معرفة انتشار هذه الظاهرة واستفحالها. وفي مقدمة أساليب العنف التي تمارس ضد المرأة ، هي ان

بعض الرجال لا يجد وسيلة ضرورية أفضل من استخدام العنف لضبط سلوك المرأة ، مبررا ذلك بتحقيق الترابط الأسري وحماية العائلة من التفكك والانحلال كما ان قوامة الرجل على المرأة ، بمعنى حق الولاية عليها ، يثير كثيرا من المشاكل والشكوك ، خاصة حين يستغل الرجل هذه القوامة لتبرير أعمال العنف والقهر ضدها ، في حين أن القوامة تعني تحمل المسؤولية ورعاية المرأة واحتوائها. لكن يستغل الكثير من الأفراد في المجتمع بعض المفاهيم الدينية في الحد من كفاءتها و تطلعاتها و خاصة في المناطق الريفية من المجتمع الجزائري كمفهوم القوامة الذي يلجأ إليه دائما المجتمع في تفسير محدودية الأنشطة بالنسبة للمرأة حيث يأخذون القوامة بمعنى الوصاية المسطرة في كل الأمور رغم أن المعنى الحقيقي يركز على الاستعدادات المتكاملة التي تتمتع بها المرأة و مع ما أثبتته المرأة من كفاءة تصبح القوامة أمرا مشتركا بين الرجل و المرأة فهي تعتبر نوع من توزيع الاختصاصات بينهما فتكون القوامة للرجل في بعض الشؤون و تكون للمرأة في بعضها الآخر ، فهذه المغالطات الدينية التي يعمل الآباء و الأزواج بثها في المرأة من شأنها هي الأخرى المساهمة في جمودها و عدم فعاليتها خاصة إذا كانت القاعدة في ذلك دينية فيحاولون كسب الشرعية و المصادقية من خلالها فكثيرا من الأمور و القضايا النسائية اليوم في المجتمع تستند في تفسيراتها إلى الفهم الخاطئ للأمور الدينية إلا أنها تجدها تكسب الشرعية في أغلب الحالات.

و في هذا الصدد يقول نصر حامد أبو زيد: "إن تحول الخطاب إلى خطاب ديني سواء كان معتدلا أو متطرفا يعدّ هو في حد ذاته علامة من علامات الانكسار، غاية الأمر أن الخطاب المعتدل يحاول أن يتظاهر بالتقدمية فيتمسك بدلالة النصوص الأساسية، و يبرر تبريرا إيديولوجيا النصوص الاستثنائية لكن هذا التبرير ذاته يفسح المجال لخطاب التراجع و التطرف" ⁽²¹⁾ ، هذا على مستوى الخطاب الديني الذي يلجأ إليه أفراد المجتمع في سير قضايا المرأة و هناك مستوى ثاني آخر و دائما على سياق البعد الديني يزيد من إضطهاد المرأة و هو ما تنصّه بعض القوانين و الشروط الخاصة ببعض المهن في إبعاد الرموز الدينية عن المجال المهني فمازالت ترفض بعض المؤسسات تشغيل النساء المتحجبات كالمؤسسات الأمنية و العسكرية و وكالات السياحة إلى جانب بعض القطاعات الخاصة التي تفضل المرأة غير المتحجبة عن المتحجبة إذن فتشكل العوامل الثقافية و الدينية أهمية في اختيار المرأة للدور أو لوظيفة التي ستمارسها و هذا يعني أن بناء المجتمع يعتمد في المقام الأول على توضيح و بلورة مجموعة القيم و العقائد التي توجه حركة المجتمع و إذا كان الدين هو المصدر الأساسي لاستلهم القيم و المعايير فإن ما هو ملاحظ يتناقض تناقضا واضحا بين القوانين و التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة من جهة وبين الممارسات الفعلية من جهة أخرى.

حيث أصبح التمييز الجنسي بين الرجل و المرأة في مواطن العمل قاعدة أساسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار في أشكال المراتب و التدرج الاجتماعي المهني و منه يتحدد الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل المؤسسات و المصالح الاجتماعية و التي أغلبها تكون أدوار الرجال أعلى قيمة و قدرا من أدوار النساء. و يلاحظ أيضا توجيه النساء إلى الأدوار الاجتماعية التي تعيد إنتاج نفس الدور التقليدي المرسوم لها و هو ما يبرزه النسبة الكبيرة

لتواجد النساء في مثل هذه المجالات و يميل الكتاب الذين يتبنون نظرية الفوارق الطبيعية إلى الاعتقاد بأن تقسيم العمل والتمييز فيه بين الجنسين يقوم على أساس بيولوجي . فالنساء و الرجال يقومون بالمهام التي يصلحون لها بيولوجيا . و من هنا فإن العالم الأنثربولوجي جورج ميردوك يعتقد أنه من الأفضل و الأكثر نفعاً من الناحية العملية أن تركز النساء على العمل البيتي و على المسؤوليات العائلية ، بينما يتولى الرجال العمل خارج المنزل و خلص ميردوك بعد دراسة مقارنة لنحو مائتي مجتمع إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين موجود في جميع الثقافات و هو لا يعتبر ذلك نتيجة للبرمجة البيولوجية بقدر ما يراه نتيجة منطقية لتنظيم المجتمع²²

و هو التفسير الذي ترفضه المقاربات النسوية و ترى أن التمييز يتم انطلاقاً من المواقف و التوجهات الاجتماعية و الثقافية مثل التحيز و التمييز ضد المرأة⁽²³⁾ و تعتبر قضية التمييز الجنسي عالمية حتى البلدان المتقدمة و التي استطاعت المرأة كسر جميع التابوهات فيها تظل هذه القضية من القضايا المستعصية في الوصول فيها إلى مساواة فمازالت قضية الفوارق بين الجنسين محور جدل مختلف الدراسات والأبحاث العربية و الغربية في آن واحد خاصة من الوجهة التاريخية و مازالت التفسيرات المقدمة في هذا الشأن تستند إلى الكثير من الغموض و التعميم، و قد كتب الكثير عن هذا الجانب و أثرت نظريات و مواقف مختلفة تتباين في تطرفها و اعتدالها ، إلا أنه ما هو ملاحظ اليوم و رغم ما تشهده مختلف المجتمعات الغربية و بعض المجتمعات العربية في الارتفاع النسبي المحقق من طرف الإناث في مجال الالتحاق بالمدارس و الجامعات، فإن الأرقام مازالت تشير إلى التفاوت الجنسي الواضح بين النساء و الرجال على الصعيد التربوي و في المؤسسات التعليمية خاصة على مؤسسات التعليم العالي و الجامعات إذ أن الرجال مازالوا يستحوذون على هيئات التدريس الأكاديمية في جميع المجتمعات، و تشير دراسة أخيرة إلى أن هناك 120 أستاذة جامعية بروفيسور في جميع الجامعات و الكليات البريطانية، و ذلك يمثل 4% فقط من مجموع العاملين في قطاع التدريس الجامعي على هذا المستوى.

كما تدل دراسة حديثة على أن النساء في المناصب الأكاديمية على مختلف درجاتها يتقاضين دخلاً أقل من نظرائهن الرجال⁽²⁴⁾. و إذا ما عدنا إلى المجتمع الجزائري فإن حتى المرأة تساهم بطريقتها الخاصة في اتساع الفجوة بينها و بين الرجل في قضية التمييز أي أن الواقع الاجتماعي يكرّس هذه الفوارق فنلاحظ مثلاً و من خلال الأجور و خاصة في القطاعات الخاصة أن نسبة كبيرة من النساء لا يتمتعن بامتيازات و لا بحقوق مساوية للرجل إلى جانب قلة وعيها بالمشاكل التي تعانيها جراء قلة خبرتها و صغر سنّها أحياناً، كما أنها تقبل الأجور المتدنية لعدم وجود فرص العمل خاصة إذا كانت مضطرة اقتصادياً. فما بالك بالبلدان العربية و التي في معظمها تقليدية التفكير خاصة فيما يتعلق بشؤون المرأة فما زال الرجل في مجتمعنا لا يتقبل ذهنياً تولي المرأة المسؤوليات الكبرى و التي من خلالها تمارس مختلف أنواع الحكم عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و حتى في ميدان العمل المشترك فهو يحبذ زميله الرجل رئيساً عليه وليست امرأة.

إذن هذا الحديث كله على المستوى المجتمعي بمختلف مؤسساته و تداعياته و تأثيراته على إزدياد أشكال العنف والإضطهاد للمرأة هو الذي ينمي فيها بطريقة غير شعورية عوامل داخلية نفسية مرتبطة بالتكيف البيولوجي لديها و التي تحدّ هي الأخرى من فعاليتها من خلال شخصيتها التي مازالت تعاني السلبية و عدم الثقة بالنفس ، فهي عوامل نفسية مهمة ينبغي

أخذها بعين الاعتبار على الرغم من أسبابها ترتبط بأساليب التربية (في المنزل و في المدرسة) و التي تعمل على إعادة إنتاج نفس الثقافة و يشير هذا المفهوم حسب بورديو إلى الوسائل و الطرق التي تنتهجها المدارس بمشاركة المؤسسات الاجتماعية الأخرى لإدامة نواحي اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية جيلا بعد جيل دون أن ننسى دور وسائل الإعلام الجماهيري و التي تعمل على إبقاء التقسيم الفاصل بين المرأة و الرجل دائما و في نفس السياق نجد متغير عدم الثقة في قدرات المرأة مقارنة بالرجل ففي هذا المجال يمكن القول أنه ليس هناك شك في أن هناك فروقا في بعض الخصائص الجسدية بين الرجل و المرأة، و لقد أدت هذه الخصائص إلى أن أصبحت هناك وظائف خاصة بالرجل و أخرى خاصة بالمرأة فيلاحظ أن مثل هذه الأساليب لا تنمي فيها روح التفوق و الإبداع في المجال المهني، بل تنمّي وتعزّز من ثقافة العنف داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامّة.

المراجع :

1. أنتوني، غدنز. علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2001
2. السعداوي، نوال. دراسات عن المرأة و الرجل في المجتمع العربي. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الثانية، 1990،
3. المرأة والعنف . سلسلة كتب المرأة والقانون والتنمية ، جمعية أبو بكر للدراسات النسوية ، دون تاريخ ومكان الطبع
4. السمالوطي، إقبال. العنف نحو المرأة والطفل: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، 2003
5. الخشاب صطفى ، سامية . المرأة والعمل المنزلي، دراسة إجتماعية ميدانية، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1983
6. تغاريد، بيضون. المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام، دا النهضة العربية، بيروت، 1985
7. حلیم، بركات. المجتمع العربي المعاصر، مركز الوحدة العربية، بيروت، 1982
8. محمد عباس ، نور الدين ، التمويه في المجتمع العربي السلطوي، قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات و الآخر، المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى، 2000.
9. نبات، سهلة. سيكولوجية الرعاية الطبية في الأردن : دار الكندي، الأردن ، 2005
10. نصر حامد، أبو زيد. دوائر الخوف ، قراءة في خطاب المرأة. المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2000م
11. هبة ، حسن . العلاقة الزوجية ودورها في بناء الشخصية ، دار الفرقان، الأردن ، 2003
12. قنطار، فايز. الأمومة ونمو الطفل: سلسلة عالم المعرفة، العدد 166، الكويت، 1992
13. ستي، مليكة. ظاهرة تفضيل الذكر عن الأنثى: رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، 1990
14. شادر، كريمة. المرأة الجزائرية ونموذج تنشئة الفتاة ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2001
15. وليد عبد الرحمان، ضامر. فكر تنمية المرأة في المجتمعات العربية، أطروحة دكتوراه ، الجزائر 2006
16. Boutefnouchet, Mostefa. L a famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes : 16 Send, Alger 1982
17. Megherbi, Abdelghani .Le miroir apprivoisé, Sociologie du cinéma algérien, Enal, Opu, 17 , Gan, Alger, Bruxelles, 1985

Zerdoumi, Nefissa .Enfants d'hier, l'éducation en milieu traditionnel algérien, François 19
Maspero, Paris, 1982

20الحيدري، إبراهيم. « العنف ضدّ المرأة » www.bigseekpro.com

21العنف ضدّ المرأة www.bigseekpro.com
